

Distr.: General
26 August 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون
البند ٥٠ من جدول الأعمال المؤقت*
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين
الفلسطينيين في الشرق الأدنى

ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٧٩/٦٨. وفي ٢١ أيار/مايو ٢٠١٤، أرسل الأمين العام مذكرات شفوية إلى إسرائيل وجميع الدول الأعضاء الأخرى، موجّهاً نظرها إلى الأحكام ذات الصلة في القرارات من ٧٦/٦٨ إلى ٨٠/٦٨، وملتمساً إرسال معلومات إليه بحلول ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٤ بشأن أي إجراء تم اتخاذه أو يُنتوى اتخاذه فيما يتعلق بتنفيذها. وورد ردّ مؤرخ ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٤ من الاتحاد الروسي تلبية للطلب الوارد في الفقرة ٤ من القرار ٧٧/٦٨ والفقرة ٢٣ من القرار ٧٨/٦٨. وورد ردّ مؤرخ ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤ من المكسيك، تلبية للطلب الوارد في الفقرة ٤ من القرار ٧٧/٦٨ والفقرة ٢٥ من القرار ٧٨/٦٨. وورد ردّ مؤرخ ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٤ من إسرائيل تلبية للطلبات الواردة في الفقرات من ١٥ إلى ١٩ في القرار ٧٨/٦٨. ويرد النص الكامل لهذه الردود في هذا التقرير. ولم ترد معلومات من الدول الأعضاء بشأن تنفيذ القرار ٧٩/٦٨.

* A/69/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

150914 150914 14-59768 (A)



- ١ - يقدّم هذا التقرير عملاً بالفقرة السادسة من قرار الجمعية العامة ٧٩/٦٨ بشأن ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها.
- ٢ - وفي ٢١ أيار/مايو ٢٠١٤، وجّه الأمين العام نظر الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة إلى القرارات من ٧٦/٦٨ إلى ٨٠/٦٨ وجميعها مؤرخة ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ملتمساً من الممثل الدائم إعلامه بحلول ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٤ بأي خطوات اتخذتها حكومته أو تنوي اتخاذها لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من تلك القرارات.
- ٣ - وفي ٢١ أيار/مايو ٢٠١٤، أرسل الأمين العام مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء، موجّهاً نظرها إلى الأحكام ذات الصلة في القرارات من ٧٦/٦٨ إلى ٨٠/٦٨ ملتمساً موافاته بحلول ١٠ تموز/يوليه بمعلومات عن أي إجراءات اتخذتها أو تنوي اتخاذها فيما يتعلق بتنفيذ هذه القرارات.
- ٤ - وورد ردّ مؤرخ ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٤ من الاتحاد الروسي، تلبية للطلب الوارد في الفقرة ٤ من القرار ٧٧/٦٨، والفقرة ٢٣ من القرار ٧٨/٦٨. وفيما يلي النص الكامل للرد.

[الأصل: بالإنكليزية]

في آب/أغسطس ٢٠١٣ أسهم الاتحاد الروسي بمبلغ ١٠ ملايين دولار كمعونة مالية إنسانية لفلسطين، بغرض تغطية نفقات الميزانية الراهنة.

وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، قدمت الوزارة الروسية لحالات الطوارئ إلى فلسطين (عن طريق البحر إلى ميناء أشدود الإسرائيلي) حوالي ٥ آلاف طن من دقيق القمح كجزء من مساهمة الاتحاد الروسي في صندوق برنامج الأغذية العالمي (مليون دولار).

ومن المتوقع أن تستمر شحنات دقيق القمح المقدمة إلى فلسطين خلال الفترة المقبلة كجزء من مساهمة مماثلة للاتحاد الروسي في صندوق برنامج الأغذية العالمي في عام ٢٠١٤.

وفي تموز/يوليه ٢٠١٣، قُدمت معونة إنسانية إلى اللاجئين الفلسطينيين في سوريا تلبية لطلب في هذا الشأن قدمته السلطات الفلسطينية. وقامت طائرتان تابعتان للوزارة الروسية لحالات الطوارئ بتسليم ٧٠ طناً من المساعدة الإنسانية (لحوم معلّبة وأغذية أطفال، وأرز، وسكر)، نقلت إلى ممثلي السفارة الفلسطينية في سوريا.

ويقدم الاتحاد الروسي مساعدة تعليمية عن طريق تدريب الاختصاصيين المدنيين. وخصصت وزارة التعليم الروسية للعام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤، ١٥٨ منحة وطنية للطلاب الفلسطينيين من ميزانية الاتحاد الروسي لدورات تعليمية كاملة ولبرامج درجة الماجستير، والدراسات العليا، ودورات التدريب المهني المتقدم.

ويدرس حاليا ٥٧٥ فلسطينياً في اختصاصات تقنية وإنسانية وطبية في روسيا (٤٥٢ منهم عن طريق البرنامج الحكومي، و ١٢٣ لقاء تعويض). وفي ٢٠١١، تلقى ٦٠ موظفاً بوزارة الخارجية الفلسطينية تدريباً في الأكاديمية الدبلوماسية لوزارة الخارجية الروسية.

ويتلقى ضباط أمن فلسطينيون دورات تدريبية في روسيا.

ويجري في بيت لحم، في الوقت الحالي، بناء مركز متعدد الوظائف، يضم قاعة للمصارعة، ومدرسة للموسيقى، ومركز تجاري. كما يجري استكشاف إمكانية مشاركة الجانب الروسي في إعادة بناء مركز بيت لحم التاريخي والديني، بشكل عام، ولا سيما حول كنيسة المهد.

٥ - وورد ردّ مؤرخ ٢٥ حزيران/يونيه من المكسيك، تلبية للطلبات الواردة في الفقرة ٤ من القرار ٧٧/٥٨، والفقرة ٢٥ من القرار ٧٨/٦٨. وفيما يلي النص الكامل للرد:

[الأصل: بالإسبانية]

تقدّر المكسيك الجهود التي تبذلها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، لتحسين الأحوال المعيشية للاجئين الفلسطينيين بتوفيرها لهم الخدمات الأساسية، ولا سيما التعليم والصحة.

وتدعم حكومة المكسيك الجهود التي تبذلها الوكالة لتلبية احتياجات السكان الفلسطينيين. وعليه، فقد زادت تبرعها للوكالة، الذي بلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار في عام ٢٠١٣.

٦ - وورد رد مؤرخ ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٤ من إسرائيل، تلبية للطلبات الواردة في الفقرات ١٥ إلى ١٩ من قرار الجمعية العامة ٧٨/٦٨. وفيما يلي النص الكامل للرد.

[الأصل: بالإنكليزية]

على الرغم من أن إسرائيل صوّتت، كما فعلت في الماضي، ضد هذه القرارات بسبب طابعها المسيّس ومنظورها الأحادي الجانب، تود البعثة الدائمة أن تؤكد مجدداً دعم إسرائيل للأنشطة الإنسانية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

وإسرائيل، رغم ما يتهدد أمنها من خطر مستمر وحاد، لا تألو جهداً لتهيئة ظروف مواتية للتنمية الاقتصادية الفلسطينية والتعاون، فقد وافقت على عدد كبير من مشاريع الوكالة وسهّلت وصول المساعدات الإنسانية للوكالة إلى المستفيدين الفلسطينيين منها.

ومنذ عام ٢٠١٠ ووفق على ٢٧٧ مشروعاً دولياً لمنفعة السكان المدنيين في غزة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، تم إنجاز ١٦١ مشروعاً منها، ويجري تنفيذ ٤٤ مشروعاً.

وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ووفق على ٣٠ مشروعاً للوكالة لم يتم بعد تنفيذ الوكالة ٢٤ مشروعاً منها. وفي عام ٢٠١٣ أنجزت الوكالة تشييد ٣٠ مدرسة جديدة.

واتخذت حكومة إسرائيل خطوات أخرى لتيسير عبور الأشخاص والبضائع إلى قطاع غزة ومنه. ويُسمح لجميع البضائع المدنية بدخول غزة، باستثناء الأسلحة، والبنود المزدوجة الاستخدام التي يسهل الاستيلاء عليها لممارسة أنشطة إرهابية. ففي خلال عام ٢٠١٣، دخلت غزة ٨٨٣ ٥٩ حمولة شاحنة محملة بالبضائع، منها ٣١١ ٢ حمولة شاحنة محملة بمستلزمات طبية، و ٥٦٠ حمولة شاحنة محملة بالبضائع، والتوابل، والفواكه، والخضر، مصدرة من غزة إلى أوروبا عن طريق إسرائيل.

ورغم ما ينطوي عليه حكم حماس في غزة من تهديدات أمنية مستمرة، شهد عام ٢٠١٣ زيادة في عدد الفلسطينيين الذين يدخلون إسرائيل. وفي هذا الصدد، عبر ٣٢٣ ٦٩ فلسطينياً خلال عام ٢٠١٣ إلى إسرائيل من خلال محطة إيريتز، ودخل إسرائيل ما يزيد على مليون فلسطيني من الضفة الغربية خلال شهر رمضان.

وتعطى أولوية عالية للحالات الإنسانية. وتبذل إسرائيل أقصى ما في وسعها لتيسير دخول المرضى المحتاجين للمعالجة الطبية. ففي عام ٢٠١٣، مُنح ١٣ ٧٣٤ تصريحاً طبياً لفلسطينيين من غزة، بزيادة مقدارها ٤٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٢. وفي هذا الصدد، تتعاون إسرائيل تعاوناً وثيقاً مع وزارة الصحة الفلسطينية لدعم الاحتياجات الطبية للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية. ففي عام ٢٠١٣، تم إصدار ٤١٠ ٢٢٥ تصريح ذات علاقة بالجانب الطبي، منها ١٤٥ ١٠٠ تصريحاً لمرضى، و ٩٦٧ ١٢١ تصريحاً لذويهم المرافقين لهم، و ٢٩٨ ٣ تصريحاً لزيارة مرضى يتلقون العلاج في إسرائيل. كما تشجع إسرائيل تطوير النظام الصحي لفلسطين من خلال عدة برامج ومن خلال التدريب. ففي عام ٢٠١٣ شارك ٣١٤ ٢ طبيباً فلسطينياً في ١٥٩ من الدورات التدريبية، والاجتماعات والبرامج التي استضافتها إسرائيل.

وفي عام ٢٠١٣، واصلت حكومة إسرائيل اتخاذ خطوات لتخفيف القيود الأمنية في الضفة الغربية. فأزيلت حواجز الطرق في شتى أنحاء يهودا والسامرة، وتتوافر حرية الحركة بين جميع المدن الفلسطينية الرئيسية - من جنين في الشمال إلى الخليل في الجنوب.

وعلى الرغم مما ذكر أعلاه، فإن المنظمات الإرهابية في الضفة الغربية وقطاع غزة الذي تسيطر عليه حماس، لا تزال ناشطة في التخطيط والإعداد والتنفيذ لهجمات إرهابية على المدنيين الإسرائيليين. ففي عام ٢٠١٣ وقع ٢٧١ ١ هجوماً إرهابياً في يهودا والسامرة، بزيادة مقدارها ١١٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٢. ومن المهم أيضاً التأكيد على التغير في طبيعة الهجمات الإرهابية. فقد شهد عام ٢٠١٣ زيادة مقدارها ٥٠٠ في المائة في الهجمات الإرهابية استخدمت فيها الأسلحة النارية والمتفجرات.

وفي عام ٢٠١٣، واصلت عناصر إرهابية من غزة، ترأسها حماس وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية جهودها لتعزيز قدراتها العسكرية، ولا سيما زيادة حجم ومدى ترسانة الصواريخ لديها (صواريخ يصل مداها إلى ١١٠ كم).

كما بُذل الكثير من الجهد في بناء أنفاق هجومية بعضها على بُعد ٢٠ متراً تحت الأرض، تمتد من حدود غزة إلى داخل إسرائيل. وفي عام ٢٠١٣ تم اكتشاف وتدمير نفقين، أحدهما بالقرب من نير عوز (في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣) والآخر بالقرب من عين حشلوشة (في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣). وقد شُيّد النفقان

باستخدام نحو ٢٤ ٠٠٠ بلاطة خرسانية (سمحت إسرائيل بدخولها إلى غزة لبناء مشاريع إنسانية) وكانت من الطول بما يكفي لوقوف الأشخاص بقامتهم منتصبه تماماً وهم يعبرون النفق.

والغرض من هذه الأنفاق السماح بتسلل الإرهابيين من قطاع غزة إلى القرى والمدن المدنية الإسرائيلية للقيام بهجمات إرهابية.

وتستثمر حماس عشرات الملايين من الدولارات في تشييد هذه الأنفاق الإرهابية، بدلاً من استثمارها في المدارس والصناعة المدنية والعمالة.

وفي عام ٢٠١٣ ارتكب حكم حماس الإرهابي في غزة جرائم لا ضد الإسرائيليين وفلسطينيين يعيشون في غزة، فحسب، بل أيضاً ضد موظفي الأمم المتحدة. ويبيّن آخر تقرير لوكالة الإغاثة تعذيب حماس لأحد موظفي الوكالة.

وعلى الرغم من دعم إسرائيل لأنشطة الوكالة الإنسانية، فلا تزال إسرائيل قلقة من الدافع السياسي للقرارات المذكورة آنفاً، ومنزعجة من كونها تعبّر عن وجهة نظر متحيزة لا تعكس الحقيقة على أرض الواقع.

وكان من توابع الطابع السياسي لهذه القرارات، أن أخذت وكالة الإغاثة على عاتقها مهمة الترويج للرواية الفلسطينية، واستخدام الأموال المخصصة للأغراض الإنسانية في أغراض المناصرة. والواقع أنه لا يوجد نقص في المنظمات المناصرة للقضية الفلسطينية، وإسرائيل تعترض بشدة على سوء استخدام الوكالة بطريقة فجّة الأموال التي يتبرع بها المجتمع الدولي من أجل رفاه اللاجئين الفلسطينيين. وعلى سبيل المثال، فإنه على حين أن الوكالة تشكو من نقص خطير في الأموال، وإلغاء برامج إنسانية مهمة، مثل المخيمات الصيفية في غزة، تفتخر الوكالة في تقريرها لعام ٢٠١٣، بما قامت به من أنشطة للدعوة والتواصل، حصلت على ٥٦ ٢٣٨ تنويهاً من وسائل إعلامية ناطقة بالعربية والإنكليزية، و ١ ٠٨٣ تنويهاً إيجابياً في وسائل إعلامية عربية ودولية. ليس هذا دور منظمة إنسانية. فوكالة الإغاثة منظمة للتشغيل والإغاثة وليست هيئة صحفية.

وتدعم إسرائيل توحيد قرارات الوكالة، وإزالة كل الصياغات السياسية الدخيلة. هذا، وتحت إسرائيل الأمين العام والوكالة على النظر، مع الأطراف المعنية، في طرق يمكن بها للأمم المتحدة تحسين الكيفية التي تعزز بها رفاه الشعب الفلسطيني.

وفي هذا الصدد، تدعم إسرائيل بقوة تطبيق مبادئ موحدة تسترشد بها الأمم المتحدة فيما يتعلق بمعاملة اللاجئين في أماكن أخرى، على الوضع الفلسطيني. وينبغي تحديداً أن تكون ولاية الوكالة متفقة مع سياسة الأمم المتحدة الموحدة بشأن اللاجئين. كما ينبغي أن تشمل ولاية الوكالة العمل بنشاط، في السياق الفلسطيني، على تعزيز أهداف الأمم المتحدة المطبقة على نطاق واسع بشأن إعادة توطين اللاجئين وإدماجهم محلياً.

وعلى حين أن هنالك سكاناً لاجئين غير مشمولين بأنشطة الوكالة، مما يسمح بتناقض أعدادهم تدريجياً تناقصاً متناسباً مع إعادة إدماجهم في الحياة المدنية، يتزايد السكان اللاجئون الفلسطينيون بمعدل هائل (فقد زادوا من ٧٠٠ ٠٠٠ في عام ١٩٤٩ إلى ٤,٢ مليون في عام ٢٠٠٥ ثم إلى ٤,٩ مليون في عام ٢٠١٢ ويُتوقع بلوغ عددهم ٦,٢ مليون في عام ٢٠٢٠). ولما كانت القرارات ذات طابع سياسي، لا تطمح الوكالة، كمنظمة، إلى إيجاد حل لمشكلة اللاجئين وتأهيلهم، بل تكتفي "بتجميد" الوضع القائم وإدامته. ويعتمد أولئك اللاجئون (وقد دخلوا الآن جيلهم الرابع) على المعونات والأموال الدولية من أجل صحتهم، وتعليمهم ورزقهم. علماً بأن ما يُطمح إليه من الإبقاء على القضية السياسية على حساب الاحتياجات الإنسانية للاجئين، على نحو ما تعكسه القرارات، هو واضح أيضاً على أرض الواقع: فحتى السلطة الفلسطينية ترفض تحمّل المسؤولية عن توفير الخدمات للسكان اللاجئين في مناطق تخضع بالكامل لسيطرتها، إذ تصرّ على أن هذا الأمر يخص وكالة الإغاثة وحدها.

والسلطة الفلسطينية لا ترفض فحسب تحمّل المسؤولية عن تذليل بعض المشكلات التي يعانيها اللاجئون المقيمون داخل الأراضي الواقعة تحت سيطرتها، بل إنها تضع أيضاً عبئاً مالياً إضافياً على المنظمة بقيامها على نحو غير قانوني بتحصيل ضريبة القيمة المضافة. ووفقاً لتقرير وكالة الإغاثة الأخير، فإن السلطة الفلسطينية مدينة للمنظمة بمبلغ ٨٩,٧٧ مليون دولار يخص عائدات ضريبة.

٧ - ولم ترد معلومات من الدول الأعضاء فيما يتعلق بالطلب الوارد في الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٧٩/٦٨.